التصويت

الرئاسة تتابع

بعدد من التوصيات الإصلاحية

العلي: وزير التجارة لم يعتد على اختصاصات هيئة الصناعة بدليل أننا طلبنا منهم تحديد اختصاصات مجلس الإدارة

الوزير العمير متحدثا أثناء الجلسة

أنا من كلف الهيئة العامة للصناعة بالاشراف علي قسائم الصلبوخ وأهداف الهيئة كلها تتعلق بالعمل الصناعي

قسائم السكراب والصلبوخ تجارية وليست صناعية وليست من صميم هيئة الصناعة

لا ألوم الأخ القضيبي فشغل القانونيين لا يفهمه إلا قانونيون ولكن يبدو ما أحد شرح له هذا الأمر

ما قررته في قبول التظلمات بأن كل من يوقع عقدا لا يكون باثر رجعي.. ولست مسؤولاً عن قرارات من سبقني

نحن نسعى لمعالجة الوضع وحتى لا تحدث أزمة صلبوخ في البلد فلا يعقلا ان أخرج ست شركات تجارية فجأة

صندوق المشروعات عمل بأقصى طاقته خلال الأشهر الماضية .. ولن أقبل بأن يحوله البعض كاداة تمويل فقط

تظلمات فالتظلمات موجودة اصلا يا معالي الوزير منذ عام تقريبا.

.. قرار الغاء الهيئات سيوفر علي الدولة ملايين الدنانير ولن تحتاج الي الدعومات فالهيئة العامة للصناعة علي سبيل المثال يبلغ رواتبها نحو ١٣ مليون دينار.

...وزير التجارة نصب نفسه الحكم والخصم في وقت واحد حيث حكم في تظلمات اصحاب القسائم وفي ذات الوقت هو الوزير الذي يفترض انه متضرر من عدم التزام اصحاب.

القسائم بالعقد مع هيئة الصناعة.. لكن للاسف المتنفذون يوعزون للوزير لانهم يبون بيزات حتي ولو كسر القانون ..الحكومة تتضامن بالباطل واذا فيه شي بالحق الحكومة اول من يتخاذل عنه ..وهذا ما يحدث وفق وجهة نظر وزير القانون(يقصد وزير التجارة)..فكل صيغة اتفاق مع الشركات «بيربس».»

..قسائم الصلبوخ تتحايل علي الجمارك بمباركة الحكومة.. كيف يطبق وزير المخالفين قانون المشروعات الصغيرة وهو من يحمي المخالفين ويفضل المتنفذين علي الشباب.

القضيبي (يعرض صورا فوتوغرافية):هذه قسائم صناعية تستغل كقسائم عقارية وللاسف وزير التجارة يصرح بسحب القسائم الصناعية الغير مستغلة.

وزير التجارة يقاطع القضيبي :هذا خلط للامور انت تتحدث في محور قسائم الصلبوخ فلماذا تخرج عن موضوع الاستجواب.

احمد القضيبي :حاضر واذا مستواي اكبر من ذلك واقول بان قرارات مجلس الوزراء لا تمشي علي وزير التجارة.

وزير التجارة :هذه امور لم ترد في الاستجواب نحن نتكلم عن قسائم الصلبوخ.

القضيبي:قرار مجلس الوزراء بحل مشكلة رحبة ووزير التجارة وعد بحل هذه المشكلة قبل نهاية العام الماضي ولم يحدث ذلك بل وخزن الصلبوخ في اراضي ميناء عبد الله المعني بالمشروعات الصغيرة ..نحن نتكلم عن المصلحة العامة وليس لدينا مصالح شخصية وان القانون يطبق علي الجميع ونريد التعديل والاصلاح وليس اي شي اخر.

رئيس الجلسة عبد الله التميمي :ترفع الجلسة للصلاة.

استانف الرئيس القائم عقد الجلسة.

مبارك الحريص:بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بصندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة فالقانون صدر في ٢٠١٣ وعدل عليه في مجلسنا الحالي في عام ٢٠١٤ وبالتالي ليس هناك اي سبب لعدم تطبيق هذا القانون الخاص بصندوق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ،ولكن للاسف وزير التجارة الحالي لم يطبق حتي الان القانون ولم يصدر لائحة التنفيذية الا في ٤ يناير ٢٠١٥ ولم يفعل الصندوق حتي الان بالرغم من تعيين مجلس الادارة ورئيس الصندوق ونوابه ..للاسف رئيس الصندوق ونائبه يخدرون الشباب وجعلوهم يتعلقون بالسراب مما اضر بهم وبأسرهم ...قانون صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة ظل ما يقارب العام والنصف بعد اصدار لائحته التنفيذية غير مفعل والي الان وعلينا ان نحاسب وزير التجارة ونوقفه عند مسؤلياته ...ولو تم تطبيق ما بطريقة خاطئة افضل من عدم التطبيق بالمرة ..وتقاعس وزير التجارة عن تطبيق القانون الخاص بصندوق المشروعات دليل علي انه ليس لديه نية نهائيا في تطبيق القانون او الرغبة به ..لا يمكن ان نعذر عن تقصيرنا في محاسبة الحكومة وكذلك تقصير الوزراء كلما دخلنا ديوانيه نسال عن صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولماذا لم يطبق حتي الان ..يفترض في الحكومة ان تكون حريصه كل الحرص في اعمال القوانين فالمادة ٢٠ من الدستور تؤكد اهمية مثل هذه المشاريع ..هناك نيه مبيته من عدم الاستفادة من هذا القانون وتفويت الفرصة علي الشباب الكويتي بل وان وزير التجارة يحاول ان يجعل هذا القانون معيقا امام الشباب ..راس مال الصندوق مليارين دينار ويلبي طموح الشباب الذي يبحث عن لقمة العيش الحلال.

الكويت ليست في حاجة بعد بركة الله سبحانه وتعالي الا تنظيم تشريعي لكن وزير التجارة يريد تجميد القانون وهذا يمثل قمة احباط للشباب الذين يتصلون بالصندوق ويريدون التزويد بالدراسات والمعلومات للمشاريع وللاسف يردون عليهم ما عندنا مقر للصندوق الشباب يدفعون فلوسا لكي يحصلوا علي دراسات الجدوي من الصندوق ..وزير التجارة يقول مولنا 40 مشروعا منذ انطلاق صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحقيقة انه لم يمول اي شي.. الشباب يسالون اين هذه التمويلات يا معالي الوزير؟ الشباب تسربوا وتم تطفيشهم

رئيس الصندوق يقول بدأ الصرف ب59 مبادرا في ٢٩ فبراير الماضي لتمويل مشروعاتهم وهذا كلام غير صحيح ونثبت انه لم يتم صرف اي مبلغ فهذا تضليل للشباب وتدليس.

دخلوا الشباب في دورات لتاهيلهم كما يقولون والشركة التي تقوم بالدورات اردنية وبعد انتهاء الدورات والي الان الصندوق لا يعمل ففي الدورة الاولي دخلوا 100 شاب ومن اكمل الدورة هم 60 شاب فقط والباقي طلعوا لانهم لم يجدوا فائدة.

مجلس الوزراء خصص ارضا ومنحها لوزارة التجارة لمشاريع الشباب ولكن وزير التجارة حولها لمشاريع اخري بالرغم ان هناك قانونا يلزمه ..وتقول لوزير التجارة لا تحسب اننا مستقصدينك كما لوح بذلك احد الاشخاص فنحن نراقب جميع الوزراء واي وزير مقصر سنتصدي له (يعرض مبارك الحريص مستندات تثبت تحويل وزير التجارة للاراضي المخصصة الي مشروع رحيه).

المصاريف الادارية للصندوق تعدت 814 الف ولم يعطوا للشباب اي مبلغ الي الان واعضاء مجلس ادارة الصندوق صار لهم اكثر من سنة ونصف يتلقون الرواتب والمزايا المالية دون عمل ...كان يفترض علي وزير التجارة ان يقتص الحق من نفسه بعد ان عطل القانون ..تقاعس الوزير في شان هذا الصندوق سيتخذ ذريعة من الشباب بان الحكومة الكويتية ليس لديها مصداقية ..بعد ان قدمنا استجوابنا اتصلوا في نفس اليوم بالشباب وطلبوا منهم الحضور والتوقيع مع الصندوق ،وهذا اثبات علي ان وزير التجارة هو السبب الاساسي لتعطيل تطبيق القانون ورديا علي الشباب بان يذهبوا ..احد الشباب قدم دراسة الجدوي لمشروعة بما يقارب نصف مليون طلبوا منه ان ياخذ 50 الف فهل هذا يعقل والشباب انقسموا الي قسمين منهم من وقع علي الاقرار وقبض والبعض رفض التوقيع ..فالمسالة هي فقط حماية شخص الوزير الذي لا يعنيه الشباب ولا غيره واعتقد ان الحكومة كاملة لا تقبل بهذا الامر ..طلبوا من الشباب التوقيع علي اقرار بانهم مدينون للصندوق بمبلغ 50 الف دينار ..صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة طلب من الشباب التوقيع علي اقرار بالتعهد بالسداد الي الصندوق بمبلغ 50 الف دينار وكانه دين شخصي وان يتعهد بسداد مبلغ الدين باقساط متساوية شهريا بقيمة 1500 دينار شهريا.

قانون صندوق المشروعات وضع بطريقة رحيمة كباقي قوانين الكويت الا ان الوزير اراد فقط حماية نفسه لانه قدم اليه استجواب فغرر بالشباب الذين وقعوا علي الاقرار حيث ان الاقرار مذيل بصيغة تنفيذية وهي معناها انه صدر حكم بات نهائي.

..والقائمون علي صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانهم جاؤوا بهدف عرقلة الشباب وبعد تقديم الاستجواب فقط همهم يثبتون انهم يعملون فالهدف فقط حماية وزير التجارة

مجلس الامة لا يمكن ان يكون في هذا الوضع في ظل تسويف وزير التجارة الذي يعطل تطبيق القانون بعد اصدار اللائحة التنفيذية والتي مضي عليها ما يقارب العام والنصف

اتمني ان يقف وزير التجارة حاليا ويقول ان الشباب لم يوقعوا علي الصيغة التفيذية في الاقرار الذي وقعوا عليه عندما استلموا مبلغ ال 50 الف دينار وزير التجارة ارتكب اخطاء متعمدة بهدف حماية نفسه حتي لو كان علي حساب عيال الكويت ...اذا وزير التجارة فعل ذلك مع الشباب الكويتي فكيف لنا ان نامن علي انفسنا معه ؟..اشك ان هناك امرا مبيتا في الصندوق واذا لم يكن ذلك لماذا طلعوا علينا كل

متابعة نيابية للمحاور

السحاب النائب سيف العازمي اعتراضا على التعرض للرسول من القضيبي

الوزير العلي لدى صعوده الى المنصة للاجابة للمستجوبين